

Distr.: General
23 January 2014
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن
من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩)
و ١٩٨٩ (٢٠١١) بشأن تنظيم القاعدة وحركة الطالبان وما يرتبط بهما
من أفراد وكيانات

يشرفني أن أحيل إليكم طيه التقرير الخامس عشر لفريق الدعم التحليلي ورصد تنفيذ
الجزاءات المنشأة عملاً بالقرار ١٥٢٦ (٢٠٠٤)، الذي قُدم إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً
بالقرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) بشأن تنظيم القاعدة وحركة الطالبان
وما يرتبط بهما من أفراد وكيانات، وذلك وفقاً للفقرة (أ) من المرفق الأول
للقرار ٢٠٨٣ (٢٠١٢).

وأرجو ممتناً إطلاع أعضاء مجلس الأمن على التقرير المرفق وإصداره بوصفه وثيقة من
وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) غاري كوينلان
رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة
عملاً بالقرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩)
و ١٩٨٩ (٢٠١١) بشأن تنظيم
القاعدة وحركة الطالبان وما يرتبط
بهما من أفراد وكيانات



الرجاء إعادة استعمال الورق



رسالة مؤرخة ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ موجهة إلى رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) بشأن تنظيم القاعدة وحركة الطالبان وما يرتبط بهما من أفراد وكيانات، من فريق الدعم التحليلي ورصد تنفيذ الجزاءات، وفقاً للفقرة (أ) من المرفق الأول لقرار مجلس الأمن ٢٠٨٣ (٢٠١٢)

يشرفني أن أحيل إليكم طيه التقرير الخامس عشر لفريق الدعم التحليلي ورصد تنفيذ الجزاءات، وفقاً للفقرة (أ) من المرفق الأول لقرار مجلس الأمن ٢٠٨٣ (٢٠١٢).

ويشير فريق الرصد إلى أن الوثيقة المرجعية هي النسخة الأصلية المحررة باللغة الإنكليزية.

ويعرض هذا التقرير بضع توصيات مباشرة لتتخذها اللجنة. ويُعزى هذا الأمر إلى كون التقرير الصادر في حزيران/يونيه ٢٠١٣ قدم عدداً من التوصيات، التي أقرت اللجنة معظمها. لذلك فإن فريق الرصد يركز بقدر كبير في الوقت الحالي على تنفيذ هذه التوصيات بدلاً من تقديم توصيات جديدة.

وأود أن أشيد بما قام به فريق الرصد من عمل شاق وما أبداه من تفان وقت إعداد هذا التقرير. فقد عمل الخبراء والموظفون المنتدبون لدعم الفريق بشكل مكثف لإعداد التقرير، الذي يستند بشكل كبير إلى الزيارات القطرية وغيرها من المعلومات التي قدمتها الدول الأعضاء.

(توقيع) ألكسندر إيفانيس

منسق فريق الدعم التحليلي

ورصد تنفيذ الجزاءات

التقرير الخامس عشر لفريق الدعم التحليلي ورصد تنفيذ الجزاءات،
المقدم عملاً بالقرار ٢٠٨٣ (٢٠١٢) بشأن تنظيم القاعدة وما يرتبط
بها من أفراد وكيانات

المحتويات

الصفحة

٥	أولا - موجز
٥	ثانيا - لمحة عامة
٥	ألف - تنظيم القاعدة
٦	باء - الجماعات المنتسبة لتنظيم القاعدة: الاتجاهات
١٠	جيم - الجماعات المنتسبة لتنظيم القاعدة: الجماعات الرئيسية
١٤	ثالثا - قائمة الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة
١٤	ألف - الوعي بوجود القائمة وتعميمها
١٥	باء - استعراضات القائمة
١٥	رابعا - تنفيذ الجزاءات
١٥	ألف - التحديات التي تعترض نظام الجزاءات
١٦	باء - أمانة المظالم
١٧	خامسا - تجميد الأصول
١٧	ألف - تنفيذ تدابير تجميد الأصول
١٨	باء - دفع الفديات
١٩	سادسا - حظر السفر
١٩	ألف - تنفيذ تدابير حظر السفر
٢١	باء - قيمة معلومات الاستدلال البيولوجي عن الأفراد المدرجة أسماؤهم في القائمة

الصفحة

٢١		سابعاً - حظر توريد الأسلحة
٢١		ألف - تنفيذ حظر توريد الأسلحة
٢٢		باء - الأجهزة المتفجرة المرتجلة
٢٥		جيم - تدريب الإرهابيين
٢٥		دال - المواد الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية
٢٦		هاء - منظومات الدفاع الجوي المحمولة
٢٧		ثامناً - أنشطة فريق الرصد
٢٧		ألف - الزيارات
٢٨		باء - المحادثات والاجتماعات
٢٨		جيم - الاجتماعات الإقليمية مع دوائر الاستخبارات والأمن
٢٨		دال - الأخذ بنهج "وحدة العمل في الأمم المتحدة" إزاء مكافحة الإرهاب
٢٩		هاء - المنظمات الدولية والإقليمية
٣٠		واو - التعاون بين مجلس الأمن والإنتربول
٣٠		زاي - التعاون مع أفرقة الخبراء الأخرى التابعة لمجلس الأمن
٣٠		حاء - الكفاءة والشفافية
٣٠		طاء - المساهمة في النقاش العام

مرفق

٣١		الدعوى القضائية المرفوعة فيما يتصل بالمدرجين في قائمة الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة من الأفراد والكيانات
----	-------	--

أولا - موجز

١ - هذا التقرير هو التقرير الخامس عشر الذي يقدمه فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات الذي يدعم عمل مجلس الأمن ولجنته المنشأة عملاً بقراري مجلس الأمن ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١)، التي بات يشار إليها الآن بلجنة الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة. ويرى الفريق أن تنظيم القاعدة (QE.A.4.01) ما زال يشكل تهديداً رغم عجزه عن استعادة قوته السابقة. وفي الوقت نفسه تنشأ، بصورة مستقلة في كثير من الأحيان، جماعات متعددة تنتسب لتنظيم القاعدة تلاحظ عليها تغيرات تتعلق باختلاف الأجيال وتغيرات جغرافية وعرقية وهيكلية وتنفيذية. ورغم أن الإيديولوجية العامة للإرهاب الدولي لا تزال هي الأساس بالنسبة لجميع الجماعات المنتسبة لتنظيم القاعدة، فإن التجارب والخبرات المفضلة محلياً تولد اتجاهات متباينة على صعيد العمليات. ويمثل ذلك تحدياً أمام أي تحليل لتنظيم القاعدة ككل. ويرسي هذا التقرير أيضاً ثلاثة نهج محددة لتعزيز تنفيذ الجزاءات.

- أولاً منع مبالغ الفدية التي تدفع إلى تنظيم القاعدة والجماعات المنتسبة له، بهدف تعزيز عملية تجميد الأصول
- ثانياً استعمال الاستدلالات البيولوجية وإجراء تغييرات في المعايير الوطنية لتحديد الركاب غير المصرح لهم باستخدام وسائل السفر، تعزيزاً لحظر سفر الأفراد المدرجين في القائمة
- ثالثاً النهوض بعمليات تحليل الأجهزة المتفجرة المرتجلة التي يستخدمها تنظيم القاعدة والجماعات المنتسبة له واتخاذ تدابير للحد من توافر العناصر المكونة لتلك الأجهزة.

ثانياً - لمحة عامة

ألف - تنظيم القاعدة

٢ - ما برح تنظيم القاعدة، رغم عجزه عن استعادة قوته السابقة، يشكل تهديداً. فما زال لأفكاره وتطلعاته والشبكات التي تولدت عنه تأثير قوي. أما أيمن محمد ربيع الظواهري (QI.A.6.01) فهو، وإن ظل طليقاً، ليس له نسبياً أي نفوذ، الأمر الذي ما فئ يتضح من تجاهل الجماعات المنتسبة لتنظيم القاعدة لتعليماته التنفيذية. فعلى سبيل المثال، أكد الظواهري، في تسجيل صوتي بث في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ في الذكرى السنوية الثانية عشرة للهجمات التي شنت على الولايات المتحدة في أيلول/سبتمبر من عام ٢٠١١، رغبة تنظيم القاعدة في شن هجمات على الولايات المتحدة وأعطى تعليمات محددة بشأن

الأهداف المحتملة^(١). غير أن هذه التعليمات لم يكن لها أي أثر يذكر في الهجوم الذي شنته في ٢١ أيلول/سبتمبر حركة الشباب المجاهدين^(٢) (الشباب) على مركز التسوق المسمى "ويستغيت" في نيروبي، والذي أودى بحياة رجال ونساء وأطفال عُزل، أو في التفجير الانتحاري الذي نفذ في ٢٢ أيلول/سبتمبر ضد كنيسة في بيشاور، بباكستان. كذلك عجز الظواهري، بسبب ضعف قيادته ونفوذه، عن تسوية الخلافات بين تنظيم القاعدة في العراق وتنظيم "جبهة النصرة" المرتبط به (وكلاهما مدرج في القائمة في إطار الرمز (QE.J.115.04)).

٣ - وفي الوقت نفسه، يدل اعتقال قوات الولايات المتحدة لزيه عبد الحميد نبيه الراجعي (الملقب بأبو أنس الليبي) في طرابلس في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ على استمرار توافر القدرات لدى وحدات مكافحة الإرهاب وصعوبة الإفلات من قبضتها. وما زال كبار قادة تنظيم القاعدة هارين ويبدو أنهم يقتصرون على متابعة الأحداث التي تجري في سياق الحركة الأعم التي تسترشد بتنظيم القاعدة، عوضاً عن العمل كموجهين لتلك الأحداث. ويدل تشجيع الظواهري للهجمات التي يشنها "أشخاص منفردون" على تراجع القدرات الأساسية لتنظيم القاعدة، ولكن الملاحظات التي أدلى بها في الوقت ذاته بشأن شن هجمات مماثلة لهجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر تدل على الأهداف الجامحة التي ما برحت هذه الإيديولوجية تروج لها. غير أن تفتت تنظيم القاعدة لا يعني أنه عديم القدرات. فالتنظيم وزعماءه سوف يواصلون استغلال النزاعات الوطنية والإقليمية لتجديد القدرات والتجنيد لهجمات المستقبل، وفقاً لما يتبين من الاتصالات التي تجري بين التنظيم ومختلف الجماعات المنتسبة له، ومن التواصل مع الجماعات المتشددة الموجودة في ليبيا والجمهورية العربية السورية. وهناك بعض الأدلة التي تشير إلى أن تنظيم القاعدة يسعى إلى تجميع صفوفه والعودة إلى وضعه السابق في أفغانستان، قبل أن تبدأ سنة التغيير الحاسمة في عام ٢٠١٤.

باء - الجماعات المنتسبة لتنظيم القاعدة: الاتجاهات

٤ - تنشأ، بصورة مستقلة في الغالب، جماعات منتسبة لتنظيم القاعدة تلاحظ عليها تغيرات تتعلق باختلاف الأجيال وتغيرات جغرافية وعرقية وهيكلية وتنفيذية. وتظهر هذه التغيرات في الوقت الراهن أكثر ما تظهر داخل الجماعات المنتسبة لتنظيم القاعدة في شمال أفريقيا وفي منطقتي الساحل والشام. غير أن الجماعات الأخرى ليست بمنأى عن التغيير، ومن المحتمل

(١) كان تاريخ التسجيل هو ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، ولكنه نشر علناً في تشرين الأول/أكتوبر.

(٢) أدرجتها لجنة مجلس الأمن في القائمة في ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٠ عملاً بالقرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) المتعلقين بالصومال وإريتريا.

أن يؤدي بها تطور الخبرات العملية وتنحية كبار القادة إلى أن تشهد تطورات مماثلة. وقد مكّن الضعف النسبي للنواة الأساسية لتنظيم القاعدة عدداً من الجماعات المنتسبة له من العمل بمزيد من الحرية، حتى أن بعضها يعمل بشكل يكاد يكون مستقلاً تمام الاستقلال.

٥ - **التغير المتعلق باختلاف الأجيال** - يلاحظ في بعض الجماعات المنتسبة لتنظيم القاعدة انتقال زمام القيادة من أشخاص تتراوح أعمارهم بين أواخر الأربعينيات والسبعينيات إلى رجال أصغر سناً في أواخر الثلاثينيات وفي الأربعينيات من العمر. وقد تشكّل قادة الصف الثاني تحديداً بفعل تجربة تاريخية مختلفة عن تلك التي مر بها أسلافهم. بل إن من يكتسبون اليوم أهم الخبرات على صعيد العمليات الإرهابية هم أشخاص أصغر سناً حتى مما ذكر، إذ تضم صفوفهم في الأساس أفراداً تبدأ أعمارهم بسن المراهقة وحتى أوائل الثلاثينات. ويتجلى ذلك في المجموعات التي تقاتل في الصومال واليمن والجمهورية العربية السورية ونيجيريا. فقد كان عمر بعض المهندسين في تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي (QE.T.14.01) والموجودين في مالي يقل عن ١٢ عاماً. وهؤلاء القادة والمحاربون الصغار لديهم منظور مختلف فيما يتعلق بالشؤون الدولية ولديهم الإمكانيات لترويج الدعاية التي تتناسب مع جيلهم بمزيد من السهولة، ويمكن لهم أيضاً تحدي قيادتهم فيما يتعلق بالنهج والأهداف. وتتألف مثلاً حركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا (QE.M.134.12) من مقاتلين أصغر سناً تحدوا قيادة تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي. وفي شمال نيجيريا، يُظهر جيل جديد من مقاتلي بوكو حرام نزعة أكبر من نزعة أسلافهم نحو العنف ويدون تسامحاً أقل من أسلافهم إزاء القيادات الدينية المحلية.

٦ - **التغير الجغرافي** - أظهرت الجماعات المنتسبة لتنظيم القاعدة قدرة على التكيف مع بيئاتها، مستغلةً بذلك التزايدات المحلية القائمة (مثل التزايدات القائمة في الجمهورية العربية السورية وشمال اليمن) والثغرات الموجودة على صعيد الحوكمة (كما هو الحال في مناطق من ليبيا والعراق وأفغانستان). وقد أظهرت تلك التنظيمات أيضاً ميلاً نحو إيجاد أماكن جديدة يمكن العمل انطلاقاً منها متى دحرت قوات الحكومة الإرهابيين، على غرار ما فعلته باكستان في معظم أنحاء المناطق القبلية الخاضعة للإدارة الاتحادية، وما استطاعت الصومال فعله مع حركة الشباب وما تمكنت القوات الفرنسية والقوات المتحالفة من القيام به مع الجماعات المنتسبة لتنظيم القاعدة في مالي من خلال عملية سيرفال. ولم يعد تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي متمركزاً في مالي ولا في ملاحته الأصلية في الجزائر. بل تجمع في جنوب ليبيا العديد من المقاتلين الهاربين. وأصبحت جبال تيبستي الواقعة على الحدود بين تشاد وليبيا مكاناً لتدريب الإرهابيين. وأصبح كذلك جبل الشعانبي الموجود في تونس والواقع على الحدود مع الجزائر ملاذاً للإرهابيين. ووفقاً لأقوال سلطات النيجر، فإن أعضاء جماعة

مختار بلمختار (QI.B.136.03) جماعة "الموقعون بالدم"، وهي غير مدرجة في القائمة وأعضاء جماعة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا الذين شنوا هجمات أرليت وأغادير في أيار/مايو ٢٠١٣، قد أثوا من ليبيا. وهناك أيضاً علامات تدل على وجود نشاط لتنظيم القاعدة أو خلايا تابعة له في السنغال وبوركينا فاسو.

٧ - **التغير العرقي** - لم تعد الجماعات المنتسبة لتنظيم القاعدة والموجودة في شمال أفريقيا ومنطقة الساحل تخضع لهيمنة قيادات تنتمي لشمال أفريقيا. فقد أخذ في الظهور قادة من موريتانيا ومن أفريقيا جنوب الصحراء، ولا سيما من بين أفراد جماعة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا وحركة أنصار الدين (QE.A.135.13). وقد تجلّى ذلك في قيادة إياد آغ غالي (QI.A.316.13) لحركة أنصار الدين. ويشكل تنامي الدعم المقدم من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى لإيديولوجية تنظيم القاعدة أحد أهم الاتجاهات التي يجب التنبيه إليها، ويشهد بذلك تجنيد جماعة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا لأفراد من قبليتي سونغاي وفولاني وتورط أفارقة من جنوب الصحراء الكبرى وغرب أفريقيا في الهجمات التي شنت مؤخراً في الجزائر والنيجر. وفي الوقت نفسه، يبدو في جنوب شرق آسيا أن المتشددين المنتسبين لتنظيم القاعدة والمنتمين عرقياً إلى البنجاب والبشتون باتوا أكثر فأكثر على استعداد للعمل بصورة تعاونية في أفغانستان.

٨ - **التغير الهيكلي** - أصبحت الجماعات المنتسبة لتنظيم القاعدة أقل تجانساً، وهي تعتمد على تشكيلة فضفاضة من التنظيمات وتؤدي في الوقت نفسه إلى نشأة بعض منها. فقد ثبت، في سياق الكشف في آذار/مارس ٢٠١٣^(٣) عن اعتراف أحمد وارسام (غير المدرج في القائمة) بما ارتكبه من جرائم، أن الصلات التي تربط حركة الشباب، في الصومال، بتنظيم القاعدة في جزيرة العرب (QE.A.129.10) محدودة. وقد تلقى وارسام الذي يحمل الجنسية الصومالية التدريب في مجال المتفجرات من تنظيم القاعدة في جزيرة العرب عندما كان في اليمن، وكان ذلك بهدف نقل المعرفة المكتسبة من هذا التدريب إلى حركة الشباب. وفي الجمهورية العربية السورية، يمكن أن تشهد الساحة ظهور شبكات عربية وأوروبية جديدة من المتطرفين نتيجة العلاقة التي يحتمل أن تنشأ بين أعداد كبيرة من المقاتلين الأجانب المنتسبين لتنظيم القاعدة وبين مقاتلي جبهة النصرة، والتي تؤدي إلى نشوء تجمعات

(٣) كُشف في نيويورك عن أن أحمد وارسام، وهو أحد كبار القادة الإرهابيين ووصلة الحمز بين حركة الشباب وتنظيم القاعدة في جزيرة العرب، قد اعترف بتقديم الدعم المادي إلى كل من التنظيمين الإرهابيين، حسب ما جاء في النشرة الصحفية الصادرة عن مكتب التحقيقات الاتحادي بالولايات المتحدة، ٢٥ آذار/مارس ٢٠١٣.

قائمة على اللغة المشتركة^(٤). وفي أفغانستان، أخذت جماعات لم تكن تربطها في السابق صلة تذكر في تنفيذ عمليات مشتركة، حسب ما يتبين من الأنشطة المنسقة التي تضطلع بها مجموعة "تحريك طالبان باكستان" (QE.T.132.11) ومجموعة "LASHKAR-E-TAYYIBA" (لشكر طيبة) (QE.L.118.05) في مقاطعة كُندر. وقد يحدث التكيف لأغراض دفاعية كما يمكن أن تكون دوافعه انتهازية، وهذا ما أثبتته تخفيض تنظيم القاعدة في جزيرة العرب لحجم كتائبه بحيث تتشكل من وحدات أصغر عدد أفرادها ١٠٠ فرد تقريباً موزعين على سرايا. ويمكن أن يؤدي توثيق الصلات بين الجماعات المنتسبة لتنظيم القاعدة أو تحسين تنظيمها إلى زيادة الخطر الذي تشكله.

٩ - **التغير التنفيذي** - تدل الهجمات المعقدة والمتزامنة والمتعددة الضربات، ومن أمثلتها هجوماً أرليت وأغاديز في النيجر في ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٣، على أن الجماعات المحلية المنتسبة لتنظيم القاعدة تسعى إلى اتباع التوجيهات الأساسية لتنظيم القاعدة التي تدعو إلى تنظيم حوادث "مذهلة". ففي ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، كان الهجوم الذي نفذته مسلحون على مركز "ويستغيت" للتسوق في نيروبي، وراح ضحيته ٦٧ شخصاً على الأقل، هجوماً مستوحى مباشرة من هجمات مومباي التي شنتها جماعة لشكر طيبة في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. وفي الوقت نفسه، تنتشر على الفور الأساليب الذي تتبعها إحدى الجماعات في أوساط الجماعات الأخرى. ويتجلى ذلك في الهجمات الانتحارية الأولى التي شُنت في كل من مالي والنيجر وليبيا في عام ٢٠١٣ في أعقاب الهجومين الانتحاريين اللذين وقعا في نيجيريا في عام ٢٠١١ وفي موريتانيا في عام ٢٠٠٩. وينم العديد من الهجمات التي تم تنفيذها، فضلاً عن الهجمات التي أُحبطت، عن درجة ملحوظة من القدرة التنفيذية ومن التقدم التقني والكفاءة في جمع المعلومات الاستخباراتية.

(٤) أحد التحديات التي يواجهها المقاتلون الأوروبيون الذين ينضمون إلى الجماعات المنتسبة لتنظيم القاعدة، الموجودة في الجمهورية العربية السورية، هو افتقارهم إلى مهارات اللغة العربية. ونتيجة لذلك، كثيراً ما يعمل هؤلاء المقاتلون إلى جانب آخرين ممن يتكلمون لغتهم.

جيم - الجماعات المنتسبة لتنظيم القاعدة: الجماعات الرئيسية

١٠ - قام، في أفريقيا، تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي والجماعات المنتسبة له بشن هجمات^(٥) ناجحة أثناء النصف الثاني من عام ٢٠١٣. ورغم فقدان التنظيم لملاذه في مالي، فإنه لم يفقد جميع قدراته التنفيذية، مبرهنًا بذلك على قدرته نسبيًا على الانتعاش. وقد اتضح ذلك من الهجمات الأخيرة بالأجهزة المتفجرة المرتجلة والأجهزة المتفجرة المرتجلة المحمولة على مركبات التي وقعت في كل من كيدال وتمبكتو وتيساليت، بالإضافة إلى عمليات الاختطاف المتواصلة^(٦). ويدل هذا على عزم التنظيم على مواصلة استهداف المصالح الأجنبية في المنطقة ونزوعه للتسلل إلى المجتمعات المحلية، مستغلًا الاضطراب السياسي وعدم استعادة الدولة لسلطتها كاملة في شمال مالي. كذلك يقوم التنظيم بنشر الدعاية من خلال موقع "الأندلس" الإلكتروني. ويبدو أن حركة أنصار الدين قد تلاشت، وأن الشخصيات المرتبطة بهذه الجماعة قد عادت إلى الظهور داخل قيادة المجلس الأعلى لوحدة أزواد أثناء مفاوضات الطوارق السياسية مع الحكومة في مالي.

١١ - وقد أدى اندماج حركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا مع جماعة "الموقعون بالدم" التابعة لجماعة مختار بلمختار إلى ولادة حركة "المرابطون" (غير المدرجة في القائمة) في ٢٢ آب/أغسطس ٢٠١٣؛ بعد انقضاء ثلاثة أشهر على إعلان المجموعتين مسؤوليتهما المشتركة عن الهجومين اللذين وقعا في أغاديز وأرليت في النيجر. وزعمت المجموعتان أنهما "يتعاونان تمهيدا لتحقيق وحدة المسلمين من النيل إلى المحيط الأطلسي"^(٧). ولا يُعرف

(٥) على سبيل المثال، قتل انتحاري كان يستقل مركبة في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ شخصين على الأقل بالقرب من معسكر في تمبكتو، في مالي. وأعلن تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي مسؤوليته عن الهجوم. وأفادت إذاعة صوت أمريكا في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ بأن "جماعة تنتمي لتنظيم القاعدة قد أعلنت مسؤوليتها عن التفجير الذي وقع في مالي". وفي ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، قتل انتحاري كان يستقل مركبة جنديين تشاديين من حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة وأحد المدنيين عند نقطة تفتيش في تيساليت الواقعة في شمال مالي. وأعلن تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي مسؤوليته عن ذلك. وورد في العدد الصادر في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر من صحيفة "غلف نيوز" أن "تنظيم القاعدة أعلن مسؤوليته عن الهجوم الانتحاري الذي استخدمت فيه سيارة مفخخة وراح ضحيته تشاديان من حفظة السلام".

(٦) أطلق تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي سراح أربعة موظفين فرنسيين في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. وبعد انقضاء خمسة أيام، اختطف صحفيان فرنسيان ثم قتلًا في كيدال، في شمال مالي، في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣. وادعى التنظيم مسؤوليته عن هذه العملية، في اتصال هاتفي بموقع صحراء ميديا، وهو موقع إلكتروني موريتاني تستخدمه بانتظام الجماعات الإرهابية في المنطقة لإصدار الإعلانات العامة. ورأي وزير خارجية فرنسا أن هذا الادعاء معقول.

(٧) انظر الموقع الإلكتروني لصحيفة القدس العربي www.alquds.co.uk/?p=77472، العدد الصادر في ٢٣ آب/أغسطس ٢٠١٣.

بعد ما إذا كان سيلبي هذا الاندماج إعادة تنظيم على المستوى التنفيذي داخل فروع تنظيم القاعدة. ويمكن أيضاً أن يؤدي هذا الاندماج إلى إتاحة المجال أمام مختار بلمختار لتثبيت قيادته الشخصية في أوساط المجموعات المنتسبة لتنظيم القاعدة في المنطقة.

١٢ - وتدل هجمات بوكو حرام المتواصلة في نيجيريا، بما فيها ذلك الهجوم الذي شنته على قاعدة جوية عسكرية في مايدوغوري، عاصمة ولاية بورنو^(٨)، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، على أنها ما زالت تشكل تهديداً. ويدل اشتراك جماعي بوكو حرام وأنصارو (Ansaru) في اختطاف قس فرنسي في الكامبيرون، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، على قدرة هاتين الجماعتين على العمل خارج الحدود النيجيرية.

١٣ - وفي ليبيا، يجعل وجود مجموعة معقدة من الميليشيات والأحزاب السياسية من الصعب تعقب وجود تنظيم القاعدة والجماعات المنتسبة له. وتدل الهجمات المتكررة على الدبلوماسيين الدوليين في بنغازي وطرابلس على هذا الوجود^(٩). وفي تونس، اهتمت الحكومة كتيبة أنصار الشريعة بقيادة سيف الله بن حسين، المشارك في تأسيس الجماعة المقاتلة التونسية (QE.T.90.02) باغتيال شخصيتين من الشخصيات السياسية التونسية^(١٠).

١٤ - ولا تزال الجبهة النصرة (QE.J.115.04) قاعدة قوية للأنشطة في الجمهورية العربية السورية مع وجود لوجستي في كل من لبنان والعراق. ولا يمكن التسليم بالمزاعم التي تفيد بأنه ليست لها أي مصلحة في شن هجمات خارج الجمهورية العربية السورية، ذلك أنها جماعة منتسبة لتنظيم القاعدة تعمل في سياق نزاع سريع التطور. ويشكل استمرار تدفق المقاتلين غير السوريين إلى الجبهة أمراً يبعث على القلق، وهو شاغل مشترك لمجموعة من السلطات الوطنية التي ما فتئت تتابع هذه المشكلة.

١٥ - واستبدل تنظيم القاعدة في العراق (QE.J.115.04) في الآونة الأخيرة اسمه بالدولة الإسلامية في العراق والشام، من أجل إضفاء الشرعية على عملياته في الجمهورية العربية السورية والانفصال عن اسم تنظيم القاعدة. ويقتصر عمل تنظيم القاعدة في العراق حتى الآن على العراق والجمهورية العربية السورية؛ ولكن من الممكن أن يوسع نطاق عملياته ليشمل البلدان المجاورة. فلديه موارد أكبر بكثير من حيث المقاتلين والمعدات مقارنة بالجهات

(٨) "Many Feared Dead as Boko Haram Attacks Maiduguri Airport", *Daily Times (Nigeria)*, 2 December, 2013.

(٩) "Libya's Political Crisis: Oil, Federalism and Insecurity", *Civil Military Fusion Centre*, November 2013, see [https://www.cimicweb.org/cmo/medbasin/Holder/Documents/r038_CFC_Monthly_Thematic_Report_\(25-NOV-13\).pdf](https://www.cimicweb.org/cmo/medbasin/Holder/Documents/r038_CFC_Monthly_Thematic_Report_(25-NOV-13).pdf).

(١٠) تم في تونس اغتيال محمد براهمي، وهو سياسي ينتمي إلى حزب الجبهة الشعبية العلماني المعارض، انظر المقال "Turmoil hits Tunisia after secular politician slain"، وكالة الأنباء رويترز، ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٣.

الأخرى في المنطقة المنتسبة لتنظيم القاعدة. وعلاوة على ذلك، تتوافر للتنظيم إمكانية كبيرة للدخول إلى الأقاليم والحصول على الموارد المالية المقترنة بذلك، لأسباب ليس أقلها سيطرته على أجزاء من غرب العراق. ولم تتأثر عمليات التنظيم في العراق سلباً من جراء مشاركته في النزاع في الجمهورية العربية السورية، فهو لا يزال يقاتل في كلا البلدين. وما فتئ التنظيم يكثف أيضاً جهوده المتعلقة بالدعاية.

١٦ - وفي الوقت نفسه، أعلنت جماعة أنصار الإسلام (QE.A.98.03) مسؤوليتها عن عدد من التفجيرات التي استهدفت مسؤولين أكراداً وعراقيين خلال عام ٢٠١٣. وتظل هذه الجماعة إحدى أقوى الجماعات المسلحة المتطرفة في العراق. وفي شمال العراق، أدى النزاع الذي نشأ مؤخراً بين أنصار الإسلام والدولة الإسلامية في العراق والشام إلى زيادة مستوى العنف الإرهابي. وشمل ذلك عمليات اغتيال متبادلة وقد يؤدي هذا التنافس إلى وقوع المزيد من الهجمات.

١٧ - ويعتمد تنظيم القاعدة في جزيرة العرب إلى استغلال الفراغ الأمني في اليمن. فهو يستهدف بانتظام المسؤولين الأمنيين هناك، إذ قُتل ٦٩ فرداً من قوات الأمن في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣^(١١)، ولا تزال الحالة الأمنية متقلبة في صنعاء. ولن يكون لوفاة نائب التنظيم، سعيد علي الشهري (QI.A.275.10)، في ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، تأثير كبير على نشاط التنظيم وعملياته. فلا تزال إمكانية قيام التنظيم بهجمات على الصعيد الدولي قائمة، بيد أن وقع أنشطته لا يزال منحصراً بصفة أساسية حتى الآن في اليمن. ومن الأمثلة الأخيرة على ذلك الهجوم الكبير الذي شُنَّ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ على وزارة الدفاع في اليمن، وأدى إلى مقتل ما لا يقل عن ٥٢ شخصاً وإصابة ١٦٧ آخرين^(١٢). وأعلنت جماعة أنصار الشريعة (المدرجة في القائمة باعتبارها اسماً آخر يُعرف به تنظيم القاعدة في جزيرة العرب) مسؤوليتها عن الهجوم.

١٨ - وناقش الفريق، في تقريره الرابع عشر، خطر تعرض الحكومات الإقليمية والمجتمع الدولي للهجمات من جانب حركة الشباب (S/2013/467، الفقرة ١٠)، وهي الكيان المنتسب لتنظيم القاعدة في شرق أفريقيا والذي يتخذ من الصومال مقراً له. ويبرهن الهجوم الذي وقع في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ على المركز التجاري "ويستغيت" في نيروبي، بكينيا، على القدرات الموجودة لدى حركة الشباب، حتى بعد تراجعها في الصومال.

(١١) معلومات مقدمة من إحدى الدول الأعضاء.

(١٢) "Al-Qaida-style attack in Yemen's capital kills 52", Associated Press, 5 December 2013 (١٢)

١٩ - وفي جميع أنحاء جنوب شرق آسيا، تبدو كل الجماعات المنتسبة لتنظيم القاعدة أضعف حالا، وإن كانت لا تزال هناك شواغل بشأنها. ولا يزال القلق المتعلق بالتطرف الناشئ عن مشكلة أقلية الروهينغا قائما، وقد نُشر في هذا الصدد شريط للفيديو على موقع يوتيوب في ٢١ آب/أغسطس ٢٠١٣^(١٣). وعلاوة على ذلك، يواجه عدة رجال في إندونيسيا تمها بالإرهاب بسبب الادعاء بأنهم دبّروا لتفجير سفارة ميانمار في إندونيسيا انتقاما لمقتل مسلمي أقلية الروهينغا في ميانمار. ووفقا لما ذكره المدعي العام، يزعم أن أحد هؤلاء الرجال حضر خطبا لأبي بكر باعشير (QI.B.217.06)، مؤسس الجماعة الإسلامية (QE.J.92.02)، وجماعة Jemmah Anshorut Tauhid (QE.J.133.12)^(١٤).

٢٠ - وتمت في إندونيسيا بنجاح محاكمة العديد من الأشخاص الضالعين في هجمات سابقة؛ وفي السنوات الأخيرة، حُجبت الأضواء عن الجماعة الإسلامية جماعات كجماعة Jemmah Anshorut Tauhid، وجماعة مجاهدي إندونيسيا تيمور (Mujahidin Indonesia Timur) (وهي جماعة غير مدرجة في القائمة)، بقيادة عضو سابق في الجماعة الإسلامية وجماعة Jemmah Anshorut Tauhid. ويظهر أن تركيز الجماعة الإسلامية الحالي ينصب على إعادة البناء والاتصال. وحدير بالذكر أنه يتوقع في السنوات القادمة أن يُفرج عن العديد من الإرهابيين الإندونيسيين المسجونين^(١٥). وفي الفلبين، تواصل جماعة أبو سيف (Abu Sayyaf Group) (QE.A.1.01) أنشطتها الرامية إلى جمع الأموال، مثل اختطاف الأشخاص لطلب الفدية، وواصلت بعض الجماعات المنتسبة التي رفضت عملية السلام مهاجمة المدنيين والقوات الحكومية في جنوب الفلبين. ومع ذلك، لا يبدو أن الجماعات المنتسبة لتنظيم القاعدة تحرز تقدما.

٢١ - وفي جنوب آسيا، لا يزال الخطر الذي تهدد به جماعات لشكر جانغفي (Lashkar i Jhangvi) (QE.L.96.03) ولشكر طيبة قويا. فقد شارك كلاهما بنشاط في تنفيذ الهجمات وتدبيرها خلال عام ٢٠١٣. وتواصل شبكة حقاني (Haqqani Network)

(١٣) أصدرت جماعة تطلق على نفسها اسم "مجاهدي أراكان" (Mujahideen of Arakan) بيانا تعلن فيه الحرب على حكومة ميانمار والبوذيين في ولاية راخين وتدعو المسلمين في جميع أرجاء العالم إلى قتال الحكومة البورمية باسم الأقليات المسلمة في الولاية. المصدر: SITE Monitoring Service, 21 August 2013.

(١٤) "Burmese embassy bomber' goes on trial in Indonesia", BBC News Online, 6. November 2013 و "Indonesian Plotted on Facebook to Attack Myanmar Embassy" وهو تقرير لوكالة فرنسا للأنباء صدر في The Jakarta Globe بتاريخ ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣.

(١٥) حكومة أستراليا، وثيقة إحاطة بشأن الجماعات الإسلامية، انظر www.nationalsecurity.gov.au/agd/WWW/nationalsecurity.nsf/Page/What_Governments_are_doing_List_ing_of_Terrorism_Organisations_Jemahh-Islamiyah

(TE.H.12.12) المشاركة المباشرة في الهجمات الإرهابية في أفغانستان. ويثير تغير البيئة في أفغانستان تساؤلات بشأن جماعات آسيا الوسطى التي تعمل هناك حاليا مثل جماعة أنصار الله (غير المدرجة في القائمة)، وهي الجماعة الطاجيكستانية الإثنية المنشقة عن الحركة الإسلامية لأوزبكستان (Islamic Movement of Uzbekistan) (QE.I.10.01). فقد تعيد الجماعات المتشددة تركيز جهودها على بلدانها أو على بلدان أخرى، إذا ما أصبحت أفغانستان أقل جاذبية من حيث الأهداف التي تتوخاها تلك الجماعات.

٢٢ - ولا تزال الحركة الإسلامية لأوزبكستان تمثل تحديا خطيرا للسلام والأمن والاستقرار في شمال أفغانستان. ولا تشير أي معلومات رسمية إلى وجود تنسيق على صعيد العمليات بين الجماعة والطلاب الأفغان. غير أن الحركة تعمل بالتوازي مع المقاتلين الطلاب الأفغان في المناطق النائية والجبلية في شمال أفغانستان، وبالتالي فهي تعمل كمضاعف للقوة. وفي عام ٢٠١٣، واجهت المقاطعات الشرقية والجنوبية الشرقية لأفغانستان هجوما مكثفا من طائفة من الجماعات المنتمية إلى تحريك طالبان باكستان، وجماعتي لشكر طيبة ولشكر جانغفي. ودعمت عمليات هذه الجماعات أيضا الجهود التي يبذلها الطالبان الأفغان في زعزعة استقرار أفغانستان.

٢٣ - وهناك أيضا شواغل مستمرة بشأن إمارة القوقاز (Emarat Kavkaz) (QE.E.131.11)، وهي منظمة إرهابية في شمال القوقاز يتزعمها دوكو خاماتوفيتش عمروف (Doku Khamatovich Umarov) (QI.U.290.11). فقد كانت الجماعة مسؤولة عن هجمات متعددة في الاتحاد الروسي. غير أن قوات الأمن المحلية تمكنت بفعالية في السنوات الأخيرة من احتواء القدرة التنفيذية للإمارة مما أدى إلى تشتت الأفراد الذين لهم صلة بها. ولا تزال الإمارة تشكل تهديدا، لا سيما في ضوء الألعاب الأولمبية الشتوية التي ستعقد في سوتشي في عام ٢٠١٤. ففي حزيران/يونيه ٢٠١٣، أصدر دوكو خاماتوفيتش عمروف بيانا عن طريق الفيديو دعا فيه جميع أتباعه إلى استخدام أقصى درجات القوة لضمان تعطيل الألعاب الأولمبية الشتوية.

ثالثا - قائمة الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة

ألف - الوعي بوجود القائمة وتعميمها

٢٤ - تبين المعلومات التي جُمعت خلال الزيارات القطرية أن مستويات الوعي بوجود القائمة والالتزامات المترتبة عليها متفاوتة. ومن ثم، يظل القيام بالاتصالات الاستراتيجية والنشر الفعال للقائمة أولوية من الأولويات.

باء - استعراضات القائمة

٢٥ - في الفترة من تموز/يوليه إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، أنجزت الأعمال التالية المتعلقة باستعراضات القائمة: في أيلول/سبتمبر، قدم الفريق للجنة جدولاً به أسماء ١٧ كياناً مدرجاً في القائمة يتعين استعراضها وفقاً للفقرة ٤١ من قرار مجلس الأمن ٢٠٨٣ (٢٠١٢) ("استعراض الكيانات التي أفادت التقارير بأنه لم يعد لها وجود"). وفي تشرين الثاني/نوفمبر، قدم الفريق جدولاً به أسماء ١٧ فرداً مدرجين في القائمة يتعين استعراضها وفقاً للفقرة ٣٩ من القرار المذكور ("استعراض الأسماء التي تفتقر إلى البيانات الكافية لتحديد الهوية") و جدولاً يتضمن أسماء ١٠ أفراد يتعين استعراضها وفقاً للفقرة ٤٠ ("استعراض الأفراد المبلغ عن وفاتهم") من القرار ذاته. وسيقوم الفريق أيضاً بتقديم قائمة بالأسماء التي يتعين إدراجها في الاستعراض المقبل من سلسلة الاستعراضات التي تجري كل ثلاث سنوات.

رابعا - تنفيذ الجزاءات

ألف - التحديات التي تعترض نظام الجزاءات

٢٦ - يتمثل أهم تطور قانوني منذ صدور التقرير الأخير في الحكم الصادر عن محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي في قضية ياسين عبد الله قاضي الثانية^(١٦). فقد أيدت المحكمة إلغاء المحكمة العامة للتدابير التقييدية المعتمدة ضد السيد قاضي على مستوى الاتحاد الأوروبي. وكان الجزء الأكبر من الحكم يتعلق بمعيار الاستعراض، أي مستوى التدقيق الذي ينبغي تطبيقه في ما يتعلق بتنفيذ الاتحاد الأوروبي لقرارات مجلس الأمن المتعلقة بالإدراج في القائمة. ولم تعتمد المحكمة آراء المدعي العام التي انحاز فيها إلى تقييد المراجعة الوطنية والإقليمية لقرارات اللجنة المتعلقة بالإدراج في القائمة^(١٧). وبدلاً من ذلك، اعتمدت المحكمة معياراً صارماً للمراجعة يوجب على محاكم الاتحاد الأوروبي أن تتحقق من الادعاءات التي تساق ضد الشخص المدرج في القائمة للتأكد من أن قرار الإدراج مبني على "أساس من الوقائع قوي بما فيه الكفاية". وهذا يعني أنه يجب، على الأقل، أن يجري بناء على المعلومات أو الأدلة المقدمة إثبات ادعاء واحد يكفي في حد ذاته لدعم قرار الإدراج في القائمة^(١٨).

(١٦) حكم محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي (الدائرة الكبرى)، القضايا المشتركة C-584/10 P و C-593/10 P، و C-595/10 P، *Commission, Council, United Kingdom v. Kadi*، ١٨ تموز/يوليه ٢٠١٣.

(١٧) رأي الخامي العام بوت في القضايا المشتركة C-584/10 P، و C-593/10 P، و C-595/10 P الصادر في آذار/مارس ٢٠١٣.

(١٨) قضية *Commission, Council, United Kingdom v. Kadi*، الفقرات ١١٩-١٢٠.

٢٧ - وعند النظر في الأسباب التي تم الاعتماد عليها من أجل الإدراج في القائمة، الواردة في الموجز السردى لأسباب الإدراج الذي قدمته اللجنة وجرى الكشف عنه للسيد قاضي، وجدت المحكمة فعلا، على العكس من استنتاجات المحكمة العامة، أن الادعاءات في مجملها "مفصلة ومحددة بما فيه الكفاية" للوفاء بواجب تقديم الأسباب^(١٩). غير أنها خلصت إلى أن المعلومات أو الأدلة اللازمة لإثبات الادعاءات الموجهة ضد السيد قاضي ناقصة، وبالتالي فإن الجزاءات المفروضة عليه، التي اعتمدت على صعيد الاتحاد الأوروبي، ليس لها مبرر^(٢٠).

٢٨ - وعلاوة على ذلك، لم تقتنع المحكمة بالحجج التي تقول بأن التحسينات التي أُدخلت على إجراءات رفع الأسماء من القائمة منذ عام ٢٠٠٨ تقلص من الحاجة إلى هذا الاستعراض الدقيق الذي تقوم به المحاكم الأوروبية لأن تلك الإجراءات، بالرغم مما أدخل عليها من تحسينات، ما زالت لا تضمن "الحماية القضائية الفعالة" للشخص الخاضع للجزاءات^(٢١). وترى المحكمة أن الحماية القضائية الفعالة تتطلب أساسا أن يكون الشخص الخاضع للجزاءات قادرا على استصدار حكم من إحدى المحاكم بإلغاء الإجراء الجزائي ومحوه بأثر رجعي من "النظام القانوني"^(٢٢).

٢٩ - ويمكن أن تكون القضايا المعروضة على المحكمة العامة اختبارا للمعايير التي أرساها الحكم الصادر في قضية قاضي الثانية. وسيواصل الفريق مناقشاته مع مسؤولي الاتحاد الأوروبي بشأن تحديات الإدراج في القائمة على صعيد الاتحاد الأوروبي، وبشأن مسائل الإجراءات القانونية الواجبة بشكل أعم.

باء - أمانة المظالم

٣٠ - لا يزال الفريق يدعم عمل أمانة المظالم في ما يتعلق بطلبات رفع الأسماء من القائمة، وذلك بتقديم الملفات ذات الصلة، إلى جانب توفير الدعم المخصص لطائفة من المسائل المحددة.

(١٩) المرجع نفسه، الفقرات ١٤٢-١٤٩.

(٢٠) المرجع نفسه، الفقرات ١٥١-١٦٣.

(٢١) المرجع نفسه، الفقرة ١٣٣. ولم تتطرق المحكمة إلى رفع اللجنة لاسم السيد قاضي من قائمة الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة، في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، بعد النظر في طلب الرفع من القائمة الذي تقدم به السيد قاضي عن طريق أمانة المظالم، وكذلك في التقرير الشامل لأمانة المظالم.

(٢٢) المرجع نفسه، الفقرة ١٣٤.

خامسا - تجميد الأصول

ألف - تنفيذ تدابير تجميد الأصول

٣١ - منذ التقرير الأخير، أدرج في القائمة أربعة أفراد وكيان واحد. ويلاحظ الفريق عدم قيام أي دولة عضو بإبلاغ اللجنة أو الفريق بتحديد أي أصول وتجميدها نتيجة لعمليات الإدراج الأخيرة هذه.

٣٢ - وما زال تنفيذ تدابير تجميد الأصول يمثل صعوبة لعدد من الدول الأعضاء. ويواصل الفريق تعاملاته مع فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، والهيئات الإقليمية المماثلة لتلك الفرقة، وسائر المنظمات الدولية وكيانات الأمم المتحدة، لاستكشاف السبل التي يمكن بها تقديم مزيد من المساعدة. وقدم الفريق، بالتعاون الوثيق مع المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، تعليقات مستفيضة على الورقة البحثية التي أصدرتها فرقة العمل في حزيران/يونيه ٢٠١٣ تحت عنوان "الممارسات المتعلقة بالجزاءات المالية الموجهة ذات الصلة بتمويل الإرهاب والإرهابيين". ويشترك الفريق أيضا في مبادرة مشتركة مع أمانة الكومنولث وصندوق النقد الدولي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، لوضع أحكام نموذجية لمكافحة غسل الأموال/مكافحة تمويل الإرهاب، تحتوي أيضا على إرشادات بشأن المتطلبات الرئيسية التي قد ترغب الدول الأعضاء في النظر فيها عند تصميم إطارها الوطني لتنفيذ نظام الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة. وبالإضافة إلى ذلك، شارك الفريق في ثلاث حلقات عمل نظمها المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ، والمنطقة الأوروبية الآسيوية، للتوعية بنظام الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة.

٣٣ - ويواصل تنظيم القاعدة والجماعات المنتسبة له استغلال الأنظمة المالية الرسمية وغير الرسمية لنقل الأموال عبر الحدود ولتمويل الأنشطة المضطلع بها. وتؤكد دراسة تصنيفية أجريت مؤخرا بشأن تمويل الإرهاب في غرب أفريقيا^(٢٣)، بالاشتراك بين فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية وفريق العمل الحكومي الدولي لمكافحة غسل الأموال في غرب أفريقيا، أن الإرهابيين وجماعاتهم يواصلون استخدام كل الوسائل، سواء القانونية أو غير المشروعة، لجمع الأموال ونقلها. وفي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يُظهر التقرير الصادر بشأن الأنماط السائدة عن مجموعة العمل المالية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في أيار/مايو ٢٠١٣،

(٢٣) فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية وفريق العمل الحكومي لمكافحة غسل الأموال في غرب أفريقيا، تمويل الإرهاب في غرب أفريقيا (Terrorist Financing in West Africa)، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣.

أنه يجري استغلال المؤسسات المصرفية لنقل الأموال إلى الخارج^(٢٤). ويختلف هذا الاستنتاج عما خلص إليه تقرير سابق صدر في عام ٢٠١٠ من أن النقل المادي للأموال عبر الحدود هو الأسلوب المفضل لنقل الأموال.

٣٤ - وتفيد تقارير جمعية الاتصالات السلوكية واللاسلكية بين المصارف على مستوى العالم في الميدان المالي (سويفت) بأن ٤,٦ بلايين عملية تحويل مالي عبر الحدود قد تمت على الصعيد العالمي في عام ٢٠١٢. ولا يشمل ذلك الرقم التحويلات الداخلية في الدول الأعضاء. ويشكل تعقب الجزء الأكبر من هذه التحويلات - حتى ولو بصورة غير كاملة - في ضوء قائمة الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة، إنجازا غير هين يعكس مدى إدماج قوائم الجزاءات الآن في الإطار التنظيمي الدولي والمحلي للقطاع المالي.

باء - دفع الفديات

٣٥ - يشكل الخطف مقابل فدية أحد الجوانب المعينة لتجميد الأصول التي تستحق المزيد من الاهتمام. فقد أدى في السنوات الأخيرة دفع عدد من مبالغ الفدية الكبيرة إلى تنظيم القاعدة والجماعات المنتسبة له إلى جعل الخطف تكتيكا أساسيا للتنظيم. وقد حث زعيما تنظيم القاعدة في جزيرة العرب وتنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي في رسالة متبادلة بينهما في عام ٢٠١٢ على القيام بأعمال الخطف، ووصفا ذلك التكتيك بأنه ”تجارة مربحة وكثر ثمين“، ويبين تسجيل صوتي نُشر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ قيام الظواهري بتحريض المتشددین في جميع أنحاء العالم على خطف الغربيين.

٣٦ - وتمثل أفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ ٥٣ في المائة من عمليات الخطف التي سجلت في جميع أنحاء العالم في عام ٢٠١٢، وهو ما يشكل زيادة عن النسبة البالغة ١٨ في المائة في عام ٢٠٠٤. أما منطقة الشرق الأوسط، فتمثل ١٩ في المائة من عمليات الخطف التي سجلت في جميع أنحاء العالم في عام ٢٠١٢، وهو ما يشكل زيادة عن النسبة البالغة ٤ في المائة في عام ٢٠٠٨^(٢٥). وفي الوقت نفسه، دفعت فدية للجماعات الإرهابية تقدر قيمتها بنحو ١٢٠ مليون دولار بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠١٢، وفقا لما أفادت به الولايات المتحدة. ووفقا لدولة عضو أخرى، تلقى تنظيم القاعدة في جزيرة العرب وحده ٢٠ مليون دولار بين عامي ٢٠١١ و ٢٠١٣. وأبلغ مسؤولون يمنيون الفريق أن حوالي ٣٠ في المائة من عمليات الخطف في اليمن يرتكبها تنظيم القاعدة في جزيرة العرب. وتم الإبلاغ

(٢٤) مجموعة العمل المالية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مؤشرات واتجاهات غسل الأموال وتمويل الإرهاب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - تحديث ٢٠١٣، أيار/مايو ٢٠١٣.

(٢٥) تقرير Riskmap Report 2013، يمكن الاطلاع عليه في الموقع الشبكي التالي:

www.controlrisks.com/webcasts/studio/riskMap_2013/pdf/RiskMap_2013_report.pdf

عما مجموعه ٢٨٣ ١ عملية خطف بدافع الإرهاب في عام ٢٠١٢^(٢٦)، ويمكن أن يتلقى الإرهابيون فدية تصل قيمتها إلى الملايين مقابل رهينة واحدة. وتلقى تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي، الذي تبلغ ميزانيته السنوية التقديرية ١٥ مليون دولار، ٥,٤ ملايين دولار في المتوسط عن كل رهينة في عام ٢٠١٢، بزيادة قدرها نحو مليون دولار عن عام ٢٠١١. وتشجع كل فدية على زيادة عمليات الخطف، وتخلق حلقة مفرغة من التشجيع والتمويل لتنظيم القاعدة والجماعات المنتسبة له.

٣٧ - وقد أذانت الحكومات في جميع أنحاء العالم عمليات دفع الفدية للجماعات الإرهابية. وأعلن مؤتمر قمة مجموعة الثمانية لعام ٢٠١٣ "رفضه القاطع" لتمويل الإرهاب من خلال عمليات دفع الفدية. ويؤكد نظام الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة أنه لا ينبغي دفع فدية للجماعات أو الأفراد المدرجة أسماؤهم في القائمة. وفي الحالات التي تدفع فيها فدية، قد يشترك قطاع التأمين والشركات الخاصة ومؤسسات الاستشارات في مجال المخاطر في توفير الأموال أو تسهيل عمليات الدفع. وبحلول عام ٢٠١١، تضاعف حجم سوق التأمين ضد أعمال الخطف والفدية، الذي بلغت قيمته ٢٥٠ مليون دولار في عام ٢٠٠٦^(٢٧).

٣٨ - ومن المعقول أن ترغب الأسر والشركات في حماية الأفراد المعرضين لخطر الخطف، أو من يتم خطفهم بالفعل. وغالبية عمليات الخطف هي عمليات جنائية في طبيعتها ولا تتم بدافع الإرهاب. ويفيد وجود سوق التأمين ضد المخاطر وتقديم المشورة بشأنها في توفير مشورة الخبراء ودعمهم لمن يعملون لصالح ضحايا الخطف. غير أن دفع الفدية للجماعات أو الأفراد المدرجين بالقائمة يشكل خرقاً للجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة. وسيواصل الفريق العمل على النهوض بفهم الالتزامات المتعلقة بتجميد الأصول ضمن نظام الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة، مع التركيز بشكل خاص على التواصل مع قطاعات الأعمال التجارية ذات الصلة التي تتعامل مع أعمال الخطف مقابل الفدية في عام ٢٠١٤.

سادسا - حظر السفر

ألف - تنفيذ تدابير حظر السفر

٣٩ - حظر السفر هو تدبير من تدابير الجزاءات، يمكن أن يؤدي بصورة كبيرة إلى عرقلة أنشطة الإرهاب أو منعها إذا ما تم إنفاذه بشكل صحيح. وقد واصل الفريق تركيز جهوده

(٢٦) تجدر الإشارة إلى أنه لا يتم الإبلاغ عن جميع حالات الخطف، وأن المعلومات المتعلقة بالفدية غير موثوق بها دائما. غير أن الفريق عمل بشكل وثيق مع الدول الأعضاء المعنية للتوصل إلى هذا التقييم.

(٢٧) "I'm a client ... get me out of here", www.economist.com, ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٣.

على تحسين نوعية المعلومات المتعلقة بالتحديد الدقيق للهوية، التي يمكن نشرها من خلال الإخطارات الخاصة المشتركة بين مجلس الأمن والإنتربول، بما يشمل معلومات الاستدلال البيولوجي (ومنها الصور)، حيثما كان ذلك ممكناً. وقام الفريق أيضاً بتوعية قطاع الطيران التجاري بالجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة من خلال العمل بشكل وثيق مع منظمة الطيران المدني الدولي، واتحاد النقل الجوي الدولي، والقطاع الخاص. وقد اتبعت اللجنة المعنية بتنظيم القاعدة توصية الفريق الواردة في التقرير الرابع عشر، فحثت جميع الدول الأعضاء على أن تعلن وفقاً لتشريعاتها الوطنية أن الأفراد المدرجين في القائمة غير مسموح لهم بركوب الطائرات. وبالإضافة إلى ذلك، دعت اللجنة الدول الأعضاء إلى إبلاغ قاعدة البيانات الآلية لدليل معلومات السفر (TIMATIC)، وهي قاعدة بيانات يحتفظ بها اتحاد النقل الجوي الدولي، بهذا التغيير (انظر S/2013/467، الفقرة ٥٩، و S/2013/698، الفقرة ١٧). وسيواصل الفريق التعاون مع الدول الأعضاء بشأن هذه المسألة من أجل زيادة فعالية تنفيذ حظر السفر. وتبذل الخطوط الجوية عناية شديدة في فحص الركاب قبل السفر في ضوء شروط الدخول، لأسباب ليس أقلها أنه قد يتم تغريمها أو تحميلها المسؤولية المالية عن بعض، أو كل، تكاليف إعادة الركاب غير المسموح لهم بالسفر إلى وجهة المغادرة أو إلى أي مكان يكونون مقبولين فيه. وقد اجتمع فريق الرصد عدة مرات في عام ٢٠١٣ مع منظمة الطيران المدني الدولي، وهي المنظمة الدولية الرائدة فيما يتعلق بمسألة الركاب غير المسموح لهم بالسفر، ومع اتحاد النقل الجوي الدولي، وسوف يستمر في العمل معهما بشكل وثيق.

٤٠ - وعلاوة على ذلك، فإن إمكانية استخدام حظر السفر ضمن تدابير الجزاءات لعرقلة الأنشطة الإرهابية تعتمد أيضاً على التنفيذ الملائم من خلال آليات مراقبة الحدود. وفي حين أحرز عدد من الدول الأعضاء تقدماً كبيراً من خلال الأخذ بنظم الإدارة المتكاملة لمراقبة الحدود، فما زالت هناك تحديات واحتمال حدوث أخطاء في مطابقة بيانات الهوية نظراً لعدم وجود معلومات دقيقة لتحديد هوية الأفراد المدرجة أسماؤهم في القائمة. وبعض البلدان الأخرى ببساطة لا تملك هذه الأدوات، مما يجعل مطابقة الهويات تحدياً كبيراً. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الدول الأعضاء المتاخمة للمناطق التي تنشط فيها بشدة الجماعات المنتسبة لتنظيم القاعدة، مثل مالي والجمهورية العربية السورية والعراق واليمن والصومال وأفغانستان، تكافح من أجل زيادة قدرتها على تنفيذ آليات صارمة لمراقبة الحدود من أجل تعقب حركة الأفراد المدرجة أسماؤهم في القائمة عبر الحدود. وتواجه هذه الدول تحديات كبيرة أيضاً بسبب تدفقات اللاجئين عبر الحدود. فهذه التدفقات يمكن لها أن تتسبب في إجهاد كبير للأنظمة القائمة للمراقبة على الحدود، وبالتالي توفير غطاء عن غير قصد لسفر الأفراد المدرجة أسماؤهم في القائمة.

باء - قيمة معلومات الاستدلال البيولوجي عن الأفراد المدرجة أسماؤهم في القائمة

٤١ - لا يمكن لنظام الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة التغلب بسهولة على بعض المعوقات الوطنية التي أشير إليها. ولكن قد يكون من المفيد في هذا الصدد تزويد السلطات المختصة في الدول الأعضاء بمعلومات دقيقة وآنية عن الأفراد المدرجين في القائمة وتعزيز القدرات المتعلقة بمراقبة الحدود. ومن الاقتراحات التي لم تستكشفها اللجنة بعد بشكل كاف توفير بيانات الاستدلال البيولوجي عن الأفراد المدرجين في القائمة. فتلک البيانات تسمح بتحديد هوية الأفراد بصرف النظر عن وثائق الهوية أو وثائق السفر التي يستخدمونها، وتقلل من مخاطر حدوث أخطاء في مطابقة بيانات الأشخاص أثناء عملية تحديد الهوية. ويؤدي هذا بشكل مباشر إلى النهوض بمدى إنصاف نظام الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة وتناسبه مع الغرض منه.

٤٢ - ولذلك، فإن زيادة استخدام بيانات الاستدلال البيولوجي المتعلقة بالأفراد المدرجة أسماؤهم في القائمة ستعزز تنفيذ الحظر المفروض على السفر. وهناك قضايا معروضة على المحاكم، وإجراءات لتسليم المجرمين، تتعلق بعدد من الأفراد المدرجة أسماؤهم في قائمة الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة، وفقا للمعلومات الواردة في بيانهم المدرجة في القائمة. لذا فمن المرجح أن يكون لدى الدول الأعضاء المعنية مجموعات كاملة أو جزئية من بيانات الاستدلال البيولوجي لهؤلاء الأفراد (وهي تشمل الصور وبصمات الأصابع ومسح القزحية). ويوصي الفريق بأن تطلب اللجنة إلى الدول الأعضاء أن تقدم مجموعات البيانات هذه لإدراجها في الإخطارات الخاصة المشتركة بين الإنتربول ومجلس الأمن، بما يتوافق مع تشريعاتها الوطنية.

سابعاً - حظر توريد الأسلحة

ألف - تنفيذ حظر توريد الأسلحة

٤٣ - بالنظر إلى توافر الأسلحة على نطاق كبير على الصعيد العالمي، فإن تنفيذ حظر توريد الأسلحة ضد تنظيم القاعدة والجماعات المنتسبة له ما زال صعباً. ويمكن هنا أن يفيد نظام الجزاءات أكثر ما يفيد عندما تكون بؤرة تركيز الجزاءات الوقائية محددة. ومن الأمثلة على ذلك الإدراج المباشر "لمسؤولي الإمدادات" وصانعي القنابل في تنظيم

القاعدة، وهم الفنيون الذين يعززون قدرات الإرهابيين^(٢٨). بيد أن ذلك ليس هو السبيل الوحيد للوصول إلى نهج أكثر فعالية. فالفريق يسعى، من خلال سلسلة من المناقشات مع الخبراء الحكوميين والخارجيين المعنيين، إلى تحديد مجالات بعينها يمكن فيها لتحسين فهم الجزاءات وتنفيذها أن يمنع وصول الأسلحة إلى تنظيم القاعدة أو يحدا منه.

باء - الأجهزة المتفجرة المرتجلة

٤٤ - وفقا لدائرة الأعمال المتعلق بالألغام تشكل "الأجهزة المتفجرة المرتجلة منظومة خطيرة وفريدة من منظومات الأسلحة، نظرا لتعدد استعمالاتها وإمكانية تكييفها وطريقة استعمالها. وتؤدي حوادث الأجهزة المتفجرة المرتجلة في كثير من الأحيان إلى سقوط أعداد كبيرة من الضحايا المدنيين وتدمير واسع النطاق للبنية التحتية، واحتلال اقتصاد مجتمعات بأسرها"^(٢٩).

٤٥ - يركز الفريق اهتمامه أولاً على السلاح المفضل لدى تنظيم القاعدة والجماعات المنتسبة له: أي الأجهزة المتفجرة المرتجلة. فهذه الأجهزة ما زالت تشكل سلاحاً متعدد الاستعمالات وخطيراً، وهي السبب الرئيسي لسقوط ضحايا من المدنيين في العديد من الهجمات الإرهابية المرتبطة بتنظيم القاعدة. ومن الصعب الحصول على بيانات دقيقة عن الحوادث والخسائر البشرية المرتبطة باستخدام تلك الأجهزة. ويعاني ما لا يقل عن ٩٠ بلداً من الأجهزة المتفجرة المرتجلة، ويتبادل تنظيم القاعدة والجماعات المنتسبة له المعلومات والمشورة بشأن أفضل السبل لصنع تلك الأجهزة واستخدامها. وهناك تحديان مستمران يتمثلان في استخدام أجهزة متفجرة مرتجلة أكبر حجماً من أي وقت مضى، تقتل وتشوه مزيداً من الضحايا، والابتكار في تصميم وتنفيذ الهجمات التي تستخدم فيها تلك الأجهزة. وقد أخذت تكنولوجيا الأجهزة المتفجرة المرتجلة وتقنياتها في الانتشار، وطرأت زيادة حادة في استخدام تلك الأجهزة من قبل جماعات مثل جبهة النصرة في الجمهورية العربية السورية وبوكو حرام (غير المدرجة في القائمة) في نيجيريا. وأفادت التقارير بأن بوكو

(٢٨) أشارت اللجنة إلى أنها "تؤيد وتشجع بشكل كامل الدول الأعضاء على تقديم أسماء من يوفرون المشورة أو المساعدة أو التدريب من الناحية التقنية فيما يتعلق بالأنشطة العسكرية إلى الأفراد والكيانات المدرجين على القائمة الموحدة". انظر S/2006/635، الفقرة ١٥. وقد أكدت اللجنة منذ ذلك الحين مجدداً موافقتها على "التوصيات التي تهدف إلى تحسين كفاءة الحظر المفروض على الأسلحة باستهداف من يؤيدون الأنشطة الإرهابية، ولا سيما من تعتقد الدول أنهم قاموا بتفجيرات وأعمال قتل باسم الأفراد والكيانات المدرجة أسماؤهم في القائمة" (انظر S/2007/229، الفقرة ١٨).

(٢٩) يمكن الاطلاع على النص في الموقع الشبكي التالي:

www.mineaction.org/sites/default/files/documents/UNMAS%20IEDs.pdf

حرام زادت استخدامها للأجهزة المتفجرة المرتجلة في عام ٢٠١٢^(٣٠). وليس أفراد حفظ السلام والعاملون في المجال الإنساني التابعون للأمم المتحدة بمنأى عن هذا التهديد، كما يتضح من ورود تقارير عن وقوع أكثر من ٥٠٠٠ حادث استخدمت فيها الأجهزة المتفجرة المرتجلة في عام ٢٠١٣ في مختلف بعثات وبرامج الأمم المتحدة^(٣١). ومن المتوقع أن تظل تلك الأجهزة هي منظومة الأسلحة المفضلة لدى تنظيم القاعدة والجماعات المنتسبة له في المستقبل المنظور.

٤٦ - والأجهزة المتفجرة المرتجلة ليست تحدياً جديداً، وإن كان حجم الخطر منها آخذ في الازدياد. وقد دعا الأمين العام، بان كي - مون، مراراً إلى زيادة العمل الدولي المتعلق بتلك الأجهزة، وتخضع هذه المسألة لمناقشات مكثفة بين الفريق والدول الأعضاء. وقد شارك الفريق أيضاً في مناقشات فنية تفصيلية مع الأخصائيين في مجال مكافحة الأجهزة المتفجرة المرتجلة ومع جهات القطاع الخاص المعنية بسلاسل توريد المكونات التي يمكن استخدامها في صنع تلك الأجهزة.

٤٧ - ويشكل توفير الأسلحة للجماعات المنتسبة لتنظيم القاعدة أو لأفرادها المدرجة أسماؤهم في القائمة انتهاكاً للحظر المفروض على الأسلحة. ويشمل ذلك الحظر "الأسلحة وما يتصل بها من معدات بجميع أنواعها، بما في ذلك الأسلحة والذخائر، والمركبات والمعدات العسكرية، والمعدات شبه العسكرية، وقطع الغيار اللازمة لما سبق ذكره"^(٣٢). ويمكن أن تشمل عبارة "ما يتصل بها من معدات"، في إطار حظر توريد الأسلحة المفروض على تنظيم القاعدة، المواد المزودة الاستخدام التي يمكن استخدامها في صنع الأسلحة، ولا سيما المكونات التي يمكن أن تستخدم في صنع الأجهزة المتفجرة المرتجلة. ونظراً لأن تنظيم القاعدة المرتبطين به لا يتورعون عن استخدام أي نوع متاح من المتفجرات لشن الهجمات، فإن الفريق يوصي اللجنة بأن تشجع الدول الأعضاء، في إطار حظر توريد الأسلحة المفروض على تنظيم القاعدة، على أن تطبق المفهوم الوارد في عبارة "الأسلحة وما يتصل بها من معدات بجميع أنواعها" على جميع أنواع المتفجرات، سواء كانت عسكرية أو مدنية أو متفجرات مرتجلة، وكذلك على المواد الأولية والمكونات التي يمكن أن تستخدم في صنع الأجهزة المتفجرة المرتجلة أو الأسلحة غير التقليدية، بما في ذلك (على سبيل المثال

(٣٠) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، *Conflicts liés aux ressources et terrorisme: deux facettes de l'insécurité*, Cahiers de l'Afrique de l'Ouest، نيسان/أبريل ٢٠١٣.

(٣١) معلومات تلقاها الفريق من دائرة الأعمال المتعلقة بالألغام. ويذكر أن هذه الحوادث ليست كلها متصلة بتنظيم القاعدة.

(٣٢) الفقرة ٢ من القرار ١٣٩٠ (٢٠٠٢)، بالصيغة التي وردت مجدداً في الفقرة ١ من القرار ٢٠٨٣ (٢٠١٢).

لا الحصر) المكونات الكيميائية وأنايبب التفجير والأسمدة والسموم. وقد سبق للجنة أن نظرت في هذه المسألة^(٣٣)، ويقترح الفريق أن يسير العمل في هذا الصدد في بادئ الأمر على أساس ورقة منقحة لشرح المصطلحات تقوم اللجنة حاليا بالنظر فيها.

٤٨ - والنهج الشامل إزاء الحد من الأجهزة المتفجرة المرتجلة ينبغي أن يكون نهجا عالميا، وأن يجري من خلاله التواصل مباشرة مع الشركاء الرئيسيين في القطاع التجاري الخاص والعالم. ويستخدم تنظيم القاعدة والجماعات المنتسبة له في تصنيع الأجهزة المتفجرة المرتجلة كل من المكونات العسكرية، عند إمكان الحصول عليها، والمكونات المدنية. وتؤدي الحكومات الدور الرئيسي في تأمين المخزونات العسكرية أو منع حالات التسرب من خلال قنوات الشراء الرسمية. بيد أن القطاع التجاري الخاص والعالم يضطلع بدور بالغ الأهمية في تصنيع المكونات التجارية والتأثير في مدى توافرها والتدقيق فيها ووضع العلامات عليها. وتشمل هذه المكونات، الأسمدة، من قبيل نترات الأمونيوم، التي كثيرا ما تستخدم في صناعة الأجهزة المتفجرة المرتجلة، وكلورات البوتاسيوم التي تستخدم هي أيضا في صنع تلك الأجهزة. ويستخدم الإرهابيون أنايبب التفجير التجارية أيضا على نحو متزايد في تصنيع الأجهزة المتفجرة المرتجلة، لأسباب ليس أقلها أن إمكانية أن تؤدي تلك الأجهزة إلى إصابة أو مقتل صانعي القنابل أقل من الإمكانية التي تنطوي عليها أجهزة التفجير المتزلية الصنع.

٤٩ - ويرى الفريق أن زيادة التركيز على تحليل مكونات الأجهزة المتفجرة المرتجلة التي يستخدمها تنظيم القاعدة والجماعات المنتسبة له، استنادا إلى معلومات يجري تبادلها بصورة أفضل بين الدول المتضررة، يمكن أن تساعد في إنفاذ الجزاءات. ويمكن أن يسهل النهوض بعمليات تحديد الأساليب السائدة والعناصر المختارة من اتباع نهج منسق بشأن مسألة الوقاية^(٣٤). ويتصل هذا على وجه الخصوص بالأجهزة المتفجرة المرتجلة الكبيرة، التي تستخدم في كثير من الأحيان مفجرات متعددة أو أنبوب للتفجير. ويمكن أن يفيد التعاون الوثيق مع جهات التصنيع التجارية في الأخذ بتدابير تهدف إلى الحد من توافر تلك الأجهزة أو النهوض

(٣٣) طلبت اللجنة إلى الفريق "العمل من أجل إعداد وثيقة تضم خيرات الدول في التعامل مع تهديد المتفجرات المدنية والمتفجرات المرتجلة"، وقررت أنه "يمكن إحالة التوصية بأن ينص صراحة على أن الحظر المفروض على الأسلحة يشمل [...] المتفجرات المدنية والمرتجلة إلى مجلس الأمن لمناقشتها في إطار أي قرار يتخذه مستقبلا" (انظر S/2008/16، الفقرة ٢٣).

(٣٤) تم ذلك من قبل فيما يتعلق بنترات الأمونيوم. فعلى سبيل المثال، عملت المنظمة المشتركة للقضاء على الأجهزة المتفجرة المرتجلة، التابعة للولايات المتحدة (JIEDDO)، مع الرابطة الدولية للأسمدة من أجل تعقب إنتاج وتوزيع المنتجات النيتروجينية بهدف الحد من إمداداتها الموجهة للإرهابيين. (مناقشات دارت بين الفريق وخبراء الدول الأعضاء في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣).

بالقدرات المتعلقة بمراجعة الاستدلالات الجنائية، وخاصة في الحالات التي تتم فيها الهجمات باستخدام الأجهزة المتفجرة المرتجلة، والتي لا تتاح فيها بسهولة أفرقة الاستدلال الجنائي.

٥٠ - وسيواصل الفريق العمل مع الدول الأعضاء المعنية والمنتجين والمستهلكين على الصعيد التجاري، ولا سيما في قطاعات التعدين والمواد الكيميائية والتشييد، من أجل تحديد المبادرات التي يمكن أن تعزز من الجزاءات المعطلة والوقائية المفروضة على تنظيم القاعدة والجماعات المنتسبة له. وتوجد في الوقت الحاضر ثلاث مشاكل تحول دون تضافر العمل بشأن هذه الخطة. فبادئ ذي بدء، كثيرا ما تكون المعرفة بكيفية استخدام تنظيم القاعدة والجماعات المنتسبة له للمواد المنتجة تجاريا منحصرة في نطاق دوائر الأمن الحكومية. أما الأمر الثاني فهو وجود تباين شديد فيما بين الأطر التنظيمية الوطنية القائمة في هذا الصدد. وثالثا، لم يحدد بعد نهج يقوم على الرقابة الذاتية أو المعايير إزاء مشكلة الأجهزة المتفجرة المرتجلة، ويشكل هذا مجالا محمدا يمكن فيه تعزيز العمل الجاري بشأن هذه المشكلة. ومن الممكن التغلب على كل من هذه التحديات من خلال العمل المنهجي الذي تتعاون في إطاره الدول المتضررة، ويجري عن طريقه إشراك القطاع التجاري الخاص والحكومي، والاستعانة في حل المشكلة بالقدرة الاستراتيجية على التخيل.

جيم - تدريب الإرهابيين

٥١ - يشمل الحظر المفروض على الأسلحة حظرا على تقديم المشورة الفنية أو المساعدة أو التدريب فيما يتصل بالأنشطة العسكرية، وهي أمور يجب، دون استثناء، أن يحرم منها من يدرج اسمهم في قائمة الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة. ويشمل ذلك منع أي شخص من المشاركة في أي تدريب يهدف إلى تعليم المهارات العسكرية وتجنيد أفراد لتنظيم القاعدة أو الجماعات المنتسبة له المدرجة في القائمة، إذ يماثل ذلك تقديم المشورة الفنية أو المساعدة أو التدريب. وينبغي أن تواصل الدول الأعضاء النظر جديا في إدراج الأفراد الذين يعملون على توفير التدريب للجماعات المنتسبة لتنظيم القاعدة أو التمكين من تجنيد أفراد له. ويشمل ذلك من يتحدد أن لهم أهمية محورية في التلقين العقائدي للانتحاريين وتجنيدهم^(٣٥).

دال - المواد الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية

٥٢ - لا يزال الفريق يتابع عن كثب الادعاءات المتعلقة ببذل تنظيم القاعدة والجماعات المنتسبة له مساعا للحصول على المواد الكيميائية أو البيولوجية أو الإشعاعية أو النووية.

(٣٥) وافقت اللجنة مبدئيا على "تحسين جدوى حظر الأسلحة باستهداف أولئك الذين يدعمون الأنشطة الإرهابية"، S/2006/1047، الفقرة ١٥. وانظر أيضا S/2006/635، الفقرة ١٥.

ولكن يجب أن توضع تلك المخاطر في سياقها السليم: فإمكانية الحصول على هذه المواد أو تناولتها أو استخدامها في شن هجمات ناجحة أمر أكثر تعقيداً مما هو مفترض عموماً. غير أن إمكانية استخدام هذه المواد، سواء بصورة رمزية أو فعلية، في شن الهجمات ما زالت قائمة، في ظل وجود بيئة تنافسية يتصارع فيها تنظيم القاعدة والجماعات المنتسبة له على الهيمنة. كذلك تتواصل حوادث سرقة المواد ذات الصلة، مثل سرقة بعض المواد المشعة في المكسيك في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣^(٣٦)، ومصادرة كيلوغرام من اليورانيوم في جنوب أفريقيا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣^(٣٧). ولئن كانت هذه الحوادث نادرة نسبياً، فإنها تذكّرنا بضرورة توخي اليقظة. وما برح الفريق يعمل عن كثب مع فريق الخبراء الذي يساعد اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) لكفالة تتبع مجلس الأمن بفعالية للابتكارات التكنولوجية ولنوايا ودوافع تنظيم القاعدة والجماعات المنتسبة له^(٣٨).

هاء - منظومات الدفاع الجوي المحمولة

٥٣ - ظلت منذ وقت طويل منظومات الدفاع الجوي المحمولة موضع اهتمام خاص من جانب السلطات الدولية. وقد وقع منذ السبعينات من القرن الماضي أكثر من ٤٠ هجوماً على الطائرات المدنية باستخدام تلك المنظومات^(٣٩). وهذا يشكل تهديداً حقيقياً، وإن كان قد تم احتواؤه إلى حد كبير من خلال الحرص على التعاون الوطني والثنائي والمتعدد الأطراف. ومن دواعي القلق أن التقارير قد أفادت في عام ٢٠١٣ باحتمال سيطرة

(٣٦) "يرقد بالمستشفى في المكسيك ستة من المشتبه في قيامهم بسرقة مواد نووية"، رويترز، ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

(٣٧) "تقول جنوب أفريقيا إن اليورانيوم المصادر ليس مخبأ وأن مصدر المواد النووية ليس القارة الأفريقية"، *International Business Times*، ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، و "Navigating nuclear traffic"، Institute for Security Studies، بريتوريا، ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣. وكان اليورانيوم المصدر، أو "الكعكة الصفراء"، يحتوي على ٠,٣٨ في المائة من اليورانيوم-٢٣٥، وهو ما يقل عن المتوسط البالغ ٠,٧ في المائة الذي يوجد في اليورانيوم الطبيعي، كما يقل بنسبة ٩٠ في المائة عن المواد المستخدمة في الأسلحة. وبالتالي، فإنه لم يشكل تهديداً حقيقياً، فيما عدا أنه يمكن أن يؤدي إلى التسمم. ويستخدم هذا النوع من اليورانيوم في الأغراض الصناعية، وهو موجود في المواد المستخدمة في بناء هياكل السفن والطائرات.

(٣٨) طلبت اللجنة إلى الفريق "أن يواصل استكشاف كيفية جعل التوصيات، بما فيها تلك المتصلة بتهديدات استعمال المواد الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية، تتصدى بشكل محدد للخطر الذي تمثله القاعدة والطالبان". انظر S/2005/760، الفرع رابعاً.

(٣٩) وفقاً لمنظمة الطيران المدني الدولي، بلغ بحلول عام ٢٠٠٤ عدد الطائرات المدنية التي تعرضت منذ عام ١٩٧٠ لهجوم بهذه المنظومات ما لا يقل عن ٤٢ طائرة، أسقطت منها ٢٩ طائرة. انظر عرض قدمته منظمة الطيران المدني الدولي في آذار/مارس ٢٠٠٤، انظر www.osce.org/documents/sg/2004/03/2203_en.pdf. وانظر أيضاً: <http://www.state.gov/t/pm/rls/fs/169139.htm>.

الجماعات المنتسبة لتنظيم القاعدة على تلك المنظومات في منطقة الساحل. وعلى الرغم من أنه من المرجح أن تكون هذه المنظومات قد تدهورت، فالبطاريات الحرارية لا تدوم إلى الأبد، فإنها قد تشكل خطراً أو قد تستخدم لأغراض التدريب والتمرين على شن هجوم محتمل. ويمكن أن تشمل الآن ترسانة أسلحة تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي أسلحة متطورة مضادة للطائرات آتية من ليبيا، وإن كان من غير المرجح أن تكون هذه الأسلحة لا تزال صالحة للعمل. وقد أبلغت إحدى الدول الأعضاء في منطقة الساحل الفريق بأنها قد صادرت قذائف سطح - جو محمولة للارتفاعات المنخفضة من إحدى الجماعات المنتسبة لتنظيم القاعدة. ولا تزال طرازات Strela (SA-7) الروسية منتشرة وزهيدة الثمن نسبياً في الأسواق السوداء أو الأسواق الموازية.

٥٤ - ومن شأن وجود "مجموعة" أكبر من منظومات الدفاع الجوي المحمولة أن يؤدي إلى تفاقم المخاطر التي تشكلها هذه المنظومات. وتشير بعض التقديرات إلى أن هناك ما يصل إلى ٢٠ ٠٠٠ قذيفة ليبية كانت حكومة القذافي تحتفظ بها، ولم يعد بعضها يخضع لسيطرة الحكومة^(٤٠). ويوجد في الوقت الراهن زهاء ٤٧ جماعة مسلحة غير تابعة للدول^(٤١) "يعتقد أنه كان، أو لا يزال، لديها" منظومات من منظومات الدفاع الجوي المحمولة. ويمكن أن ينشأ تهديد في المستقبل من جراء الزيادة المحتملة خلال عام ٢٠١٣ في منظومات الدفاع الجوي المحمولة المتوافرة لدى الجماعات المنتسبة لتنظيم القاعدة في أفريقيا، والصراع الدائر في الجمهورية العربية السورية.

ثامنا - أنشطة فريق الرصد

ألف - الزيارات

٥٥ - في الفترة من تموز/يوليه إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، أجرى الفريق ١٣ زيارة قطرية لأستراليا، وأفغانستان، والأردن، وباكستان، والبوسنة والهرسك، وتركمانستان، وتركيا، وتشاد، والسنغال، وطاجيكستان، ولبنان، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى

(٤٠) مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، *Transnational organized crime in West Africa - a threat assessment*، شباط/فبراير ٢٠١٣. وملاحظات أدلى بها في ٢ شباط/فبراير ٢٠١٢ أندرو ج. شابيرو، مساعد الوزير، بمكتب الشؤون السياسية والعسكرية، وزارة خارجية الولايات المتحدة، تحت عنوان "Addressing the Challenge of MANPADS Proliferation". ويمكن الاطلاع عليها في الموقع التالي: <http://www.state.gov/t/pm/rls/rm/183097.htm>

(٤١) Michael Ashkenazi et al, "MANPADS: a terrorist threat to civilian aviation", Bonn International Center for Conversion, February 2013

وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية. واستمر الفريق، حيثما أمكنه ذلك، في زيادة القيمة التي يحصل عليها مقابل المال، في إطار السفر الدولي، إلى أقصى حد. وخلال عام ٢٠١٣ قام الفريق، في المجموع، انطلاقاً من المقر، بزيارات متعددة البلدان، موفراً بذلك ١٩ رحلة دولية للعودة من نيويورك.

باء - المحادثات والاجتماعات

٥٦ - سعى الفريق إلى تعزيز نظام الجزاءات وجدول الأعمال الحالي للجنة عن طريق مجموعة من المحادثات والاجتماعات الخارجية. وشمل ذلك محادثات أجريت في المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، بلندن، المملكة المتحدة؛ وصندوق كارنيغي للسلم الدولي، واشنطن العاصمة، الولايات المتحدة؛ ومؤتمر للأمن الإقليمي عقد في مسقط، عمان؛ وجامعة تكساس في أوستن، الولايات المتحدة. ولا يزال الفريق يلتقي بمجموعة من الأكاديميين المتخصصين في الشؤون ذات الصلة بتنظيم القاعدة والجماعات المنتسبة له.

جيم - الاجتماعات الإقليمية مع دوائر الاستخبارات والأمن

٥٧ - في ٢ و ٣ تموز/يوليه ٢٠١٣، عقد الفريق الاجتماع الإقليمي الحادي عشر لدوائر الاستخبارات والأمن في فيينا. وشاركت سبعة بلدان في مناقشات تفصيلية للخطر الراهن الذي يشكله تنظيم القاعدة والجماعات المنتسبة إليه. وفي ١٨ و ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، عقد الفريق اجتماعه الإقليمي الأول لوكالات الاستخبارات والأمن في شمال وغرب أفريقيا ومنطقة الساحل في أبيدجان، كوت ديفوار، التي جادت بالمشاركة في استضافة الاجتماع. وشارك في ذلك الاجتماع أحد عشر بلداً. واجتمع الفريق أيضاً مع مجموعة من مسؤولي الاستخبارات والأمن الآخرين خلال الزيارات القطرية وفي الاجتماعات الإقليمية التي دعي إلى حضورها. وتساعد هذه الاجتماعات الفريق على الاحتفاظ بتقييمات حديثة للجماعات والأفراد المدرجة أسماؤهم في القائمة.

٥٨ - وتشكل مناقشات فريق الرصد مع وكالات الاستخبارات والأمن الوطنية تذكيرة ثمينة بالقيمة الوقائية للاستخبارات في مجال مكافحة الإرهاب، وما لها من أهمية حاسمة في توجيه وضع قوائم الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة.

دال - الأخذ بنهج "وحدة العمل في الأمم المتحدة" إزاء مكافحة الإرهاب

٥٩ - ما زال الفريق عضواً نشطاً في فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب وقد حضر المعتكف السنوي في نيويورك في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وما زال العمل

جاريا بنهج زيادة التنسيق والاتساق بين هيئات الأمم المتحدة المعنية بمكافحة الإرهاب وأسرة الأمم المتحدة الأعم، ولا سيما توثيق التعاون مع هيئات الأمم المتحدة التي تركز على التنمية وحقوق الإنسان. ومن المفترض أيضا أن يؤدي تنشيط أفرقة العمل التابعة للجنة المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب وتكليفها بولايات منقحة فيما يتعلق بالإبلاغ، وهي أمور من المقرر الاتفاق بشأنها رسميا في أوائل عام ٢٠١٤، إلى تعزيز الأخذ في الأمم المتحدة بنهج أكثر تكاملا وجدوى في مجال مكافحة الإرهاب. وقد أجرى الفريق اتصالات وثيقة مع الخبير الاستشاري الذي يقود مشروع تحديد الإرهابيين الذي تموله فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، إذ أن هذا المشروع يمكن أن يؤدي إلى تحسين نوعية تحديد الأسماء والتشجيع على تلقي مقترحات تتعلق بالإدراج في القوائم من دول أعضاء لم تقترح أسماء من قبل. وعلاوة على ذلك، كان الفريق مساهما نشطا في إعداد وثائق استراتيجيات الأمم المتحدة، بما في ذلك تقرير الأمين العام عن جهود الأمم المتحدة في مجال مكافحة الإرهاب في أفريقيا والاستراتيجية المتكاملة المتعلقة بمنطقة الساحل.

٦٠ - ويواصل الفريق العمل عن كثب مع المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب وفرع منع الإرهاب التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. ويساعد أيضا العمل الهام الذي تضطلع به المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب دعما لقرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) وبرامجها القيمة المتعلقة بأمن الحدود وتمويل مكافحة الإرهاب في تعزيز نظام الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة. ويظل فرع منع الإرهاب الكيان الرئيسي في أسرة هيئات الأمم المتحدة المعنية بمكافحة الإرهاب، إذ يضطلع ببناء القدرات القانونية في مجال مكافحة الإرهاب، وينبغي أن يظل المنبر المفضل لمشاريع المساعدة التقنية ذات الصلة.

هاء - المنظمات الدولية والإقليمية

٦١ - شارك الفريق في العديد من الاجتماعات على كل من الصعيد الدولي والإقليمي ودون الإقليمي، بما في ذلك الاجتماعات التي عقدت مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي والانتربول ومنظمة الجمارك العالمية ومنظمة الطيران المدني الدولي. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شارك الفريق في ١٤ من هذه الاجتماعات وواصل المشاركة من خلال إجراء مشاورات منتظمة مع القائمين على بعضها. وتضمن ذلك عرضا للخبراء في مؤتمر عقده منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في أوكرانيا. وواصل الفريق أيضا القيام بدور نشط في وضع تدابير مكافحة تمويل الإرهاب عن طريق مشاركته في الجلسات العامة التي تعقدها فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية المتعلقة بغسل الأموال واجتماعات الهيئات الإقليمية المماثلة لفرقة العمل تلك. وفي كل هذه الاجتماعات،

استطاع الفريق أن يطلع المشاركين الآخرين على نظام الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة وأن يناقش متطلبات التنفيذ.

واو - التعاون بين مجلس الأمن والإنتربول

٦٢ - يواصل الفريق العمل مع الإنتربول بشأن مسألة الإخطارات الخاصة المشتركة بين الإنتربول ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. ومن الممكن، إذا وجدت جهات مانحة مناسبة، أن يقوم الإنتربول بتنظيم المزيد من حلقات العمل التدريبية بشأن هذه الإخطارات الخاصة.

زاي - التعاون مع أفرقة الخبراء الأخرى التابعة لمجلس الأمن

٦٣ - ما زالت الجزاءات التي يفرضها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة مجالا للإفادة من التفكير العقلاني الممنهج بشأن أفضل السبل التي يمكن بها تصميم الجزاءات المحددة الأهداف وتنفيذها ورصدها. وتضم قائمة نظام الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة ٢٨٣ بنداً (حتى ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣)، في حين أن عدد البنود المقيدة بجميع قوائم أنظمة الجزاءات المحددة الهدف بالأمم المتحدة مجتمعة يبلغ حوالي ٨٠٠ بند. وثمة فرص هائلة لتبادل الأفكار والمشورة العملية بشأن ما هو مفيد في هذا الصدد. واستمرت المناقشات مع مختلف أفرقة الخبراء خلال الأشهر الستة الماضية، مما ساعد الفريق على التقدم بمبادرتين محددين.

٦٤ - واستثمر الفريق أيضاً قدراً كبيراً من الوقت في عام ٢٠١٣ في تقديم المشورة بشأن وضع قاعدة بيانات جديدة لقائمة الجزاءات وتصميمها واختبارها بحيث تشتمل القائمة على عناصر أكثر تفصيلاً لتحديد الهوية. وتم عرض نواتج هذا العمل على إدارة الشؤون السياسية، التي هي بصدد وضع قاعدة بيانات لقوائم الجزاءات الشاملة. ويمكن لقاعدة البيانات هذه، عند وضعها، أن تحقق فوائد حمة لجميع نظم الجزاءات.

حاء - الكفاءة والشفافية

٦٥ - يواصل الفريق زيادة الكفاءة والشفافية في عمله إلى أقصى درجة. فهو يركز في الاضطلاع بأنشطته على إدارة التكاليف وتوجيه الجهود نحو تقديم الدعم المباشر للجنة وتحسين تنفيذ الجزاءات.

طاء - المساهمة في النقاش العام

٦٦ - يسر الفريق أن يتلقى أية تعليقات بشأن التحليل والتوصيات الواردة في هذا التقرير. ويمكن إرسال هذه التعليقات عن طريق البريد الإلكتروني إلى العنوان التالي: 1267mt@un.org.

الدعوى القضائية المرفوعة فيما يتصل بالمدرجين في قائمة الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة من الأفراد والكيانات

١ - يرد فيما يلي وصف للطعون القانونية المرتبطة بأفراد وكيانات من المدرجين في قائمة الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة، أو الذين رفعت اللجنة أسماؤهم من القائمة، والتي يعرف فريق الرصد أنها إما لا تزال قيد النظر أو فُصلَ فيها مؤخرًا.

الاتحاد الأوروبي

٢ - في ١٨ تموز/يوليه ٢٠١٣، رفضت محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي الطعون المشتركة المقدمة من المفوضية الأوروبية ومجلس الاتحاد الأوروبي وإحدى الدول الأعضاء في الاتحاد ضد القرار الذي اتخذته المحكمة العامة للاتحاد الأوروبي بشأن ياسين عبد الله عز الدين قاضي (الذي رفع اسمه من القائمة) في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠^(أ)، وأيدت إلغاء المحكمة العامة للتدابير التقييدية المتخذة ضد السيد قاضي^(ب). وخلصت محكمة العدل إلى أن المعلومات أو الأدلة اللازمة لإثبات الادعاءات الموجهة ضد السيد قاضي غير متوفرة.

٣ - وما زالت الدعوى التي أقامتها وكالة سنابل الغوثية المحدودة (رفع اسمها من القائمة)، ضمن آخرين، ضد المفوضية الأوروبية قيد نظر المحكمة العامة^(ج).

٤ - ولا تزال أيضا الدعوتان المرفوعتان من قبل عبد الباسط عبد الرحيم وشفيق بن محمد بن محمد العيادي (كلاهما مرفوع من القائمة) قيد النظر أمام المحكمة العامة بعد أن أحالتهما محكمة العدل من جديد عند الاستئناف^(د). وفي كلتا الحالتين، خلصت محكمة العدل

(أ) حكم أصدرته المحكمة العامة للاتحاد الأوروبي، القضية T-85/09، *Kadi v. Commission*، 30 September 2010، (متاح على الموقع: <http://curia.europa.eu>).

(ب) حكم محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي (الدائرة الكبرى)، القضايا المشتركة C-584/10 P، و C-593/10 P، و C-595/10 P، *(Commission, Council, United Kingdom v. Kadi)*، ١٨ تموز/يوليه ٢٠١٣ (متاح على الموقع: <http://curia.europa.eu>).

(ج) القضية *Al-Faqih and Others v. Commission*، T-134/11 (متاحة على الموقع <http://curia.europa.eu>).

(د) القضية RENV T-127/09، *Abdulrahim v. Council and Commission*، والقضية RENV T-527/09، *Ayadi v Commission* (متاحة على الموقع <http://curia.europa.eu>).

إلى أن المدعي في كل من الدعوتين، رغم رفع اسمه من القائمة، تبقى له مصلحة في الحصول على اعتراف من المحاكم الأوروبية بأنه ما كان ينبغي البتة إدراجه في القائمة من الأساس^(هـ).

٥ - أما الدعوى التي أقامها هاني السيد السباعي يوسف (QI.A.198.05) يلتبس فيها إعلانا بأن المفوضية الأوروبية سلكت مسلكا غير قانوني بعدم رفعها اسمه من قائمة الأشخاص والجماعات والكيانات الخاضعة لتدابير تقييدية، فلا تزال بانتظار صدور حكم المحكمة العامة^(و).

٦ - ورفع مؤخرًا Mohammed al-Ghabra (محمد الغبرا) (QI.A.228.06) دعوى ضد المفوضية الأوروبية التمس فيها إلغاء التدابير التقييدية المتخذة ضده^(ز).

باكستان

٧ - ما زالت القضية التي رفعتها شركة الرشيد الاستثمارية (Al-Rashid Trust) (Q.E.A.5.01) ضد تطبيق تدابير الجزاءات عليها معروضة على المحكمة العليا لباكستان، في إطار طعن قدمته الحكومة ضد حكم صدر في غير صالحها في عام ٢٠٠٣^(ح). وأما الطعن المماثل الذي قدمته مؤسسة Al-Akhtar Trust International (الأخطر الاستثمارية الدولية) (Q.E.A.121.05)، فلا يزال معروضا على محكمة أدنى درجة^(ط).

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

٨ - مرفوع ضد المملكة المتحدة حاليا طعن يلتبس فيه إجراء مراجعة قضائية للقرار الذي اتخذته بموجب نظام الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة بأن تدرج في القائمة اسم هاني السيد السباعي يوسف (QI.A.198.05) الذي يقيم في المملكة المتحدة. وأيدت محكمة الاستئناف في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ القرار الصادر عن وزير الخارجية بالسماح بإضافة اسم المدعي إلى قائمة الأشخاص الخاضعين لنظام الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة^(ط).

(هـ) حكم محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي (الدائرة الكبرى)، Case C-329/12 P، *Abdulrahim v. Council and Commission*، ٢٨ أيار/مايو ٢٠١٣، وحكم محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي (الدائرة العاشرة)، Case C-183/12 P، *Ayadi v. Commission*، ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٣ (متاح على الموقع <http://curia.europa.eu>).

(و) القضية T-306/10، *Yusef v. Commission* (متاحة على الموقع <http://curia.europa.eu>).

(ز) القضية T-248/13، *Al-Ghabra v. Commission*، (متاحة على الموقع <http://curia.europa.eu>).

(ح) معلومات مقدمة من باكستان.

(ط) معلومات مقدمة من المملكة المتحدة.

٩ - ومرفوع أيضا ضد المملكة المتحدة حاليا طعون يلتبس فيها إجراء مراجعة قضائية للقرار الذي اتخذته بموجب نظام الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة بأن تدرج في القائمة اسماء عبد الباسط عبد الرحيم، وعبد الباقي محمد خالد ومفتاح محمد المبروك (تم رفعهم جميعا من القائمة). وأُرجئ النظر في جميع هذه القضايا في انتظار صدور نتيجة قضية يوسف التي نوقشت أعلاه^(ط).

١٠ - وتخلّى محمد الغبرا (QI.A.228.06)، الذي يقيم في المملكة المتحدة، عن الطعن الذي قدمه التماسا لإجراء مراجعة قضائية ضد القرار الذي اتخذته المملكة المتحدة بموجب نظام الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة بإدراج اسمه في القائمة^(ط).

الولايات المتحدة الأمريكية

١١ - في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، أصدرت محكمة استئناف الدائرة التاسعة بالولايات المتحدة حكما بدعم إدراج اسم Al-Haramain Foundation (مؤسسة الحرمين) (الولايات المتحدة الأمريكية) (QE.A.117.04) من حيث الأسس الموضوعية، ورأت أنه، لئن كانت بعض جوانب الإجراءات التي أتيحت للمؤسسة قد انتهكت حقها بموجب التعديل الخامس في مراعاة الأصول القانونية، فإن هذه الانتهاكات تشكل خطأ لا ضرر منه^(ي). غير أن الدائرة التاسعة خلصت فعلا إلى أن عدم الحصول على إذن قضائي قبل إدراج الاسم في القائمة يشكل انتهاكا للتعديل الرابع وأعادت القضية إلى المحكمة المحلية لتتظر في سبل الانتصاف المناسبة، إن وجدت. وفي ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، قدمت الحكومة التماسا إلى الدائرة التاسعة لإعادة النظر في القضية. وفي ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٢، رفضت الدائرة التاسعة التماس إعادة النظر في القضية وعدلت رأيها لتوضيح ما ينص عليه التعديل الرابع^(ك).

١٢ - وفي ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، أصدرت المحكمة المحلية فتوى وأمرًا خلصت فيهما إلى أن الإخلال بالتعديل الرابع هو خطأ لا ضرر منه، ورفضت الطلب الذي قدمته مؤسسة الحرمين تلتبس فيه السماح لها بتقديم شكوى معدلة، ورفضت طلب المؤسسة

(ي) Al Haramain Islamic Foundation, Inc. v. United States Department of the Treasury, No. 10-35032, 23 September 2011 (متاح على الموقع www.ca9.uscourts.gov/datastore/opinions/2011/09/23/10-35032.pdf).

(ك) Al Haramain Islamic Foundation, Inc. v. United States Department of the Treasury, 2012 U.S. App. LEXIS 4026، ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٢.

من المحكمة أن تصدر حكماً إضافياً لصالحها استناداً إلى التعديل الخامس^(ل).
وفي ٢١ آب/أغسطس ٢٠١٣ قضت المحكمة المحلية بعدم أحقية مؤسسة الحرمين
في أتعاب المحامين^(م).

(ل) *Al-Haramin Islamic Foundation, Inc. v. United States Department of the Treasury*, 2013 U.S. Dist LEXIS 175759، ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

(م) *Al-Haramin Islamic Foundation, Inc. v. United States Department of the Treasury*, 2013 U.S. Dist LEXIS 118377، ٢١ آب/أغسطس ٢٠١٢.